

Distr.  
GENERAL

E/1993/81  
22 June 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣  
جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣  
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

### مسائل التنسيق: تقارير هيئتي التنسيق

التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية  
لعام ١٩٩٢

إضافة

#### موجز

أعد هذا التقرير ليزود الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣ بمعلومات مستكملة عن نتائج نظر لجنة التنسيق الإدارية في المسائل المعروضة حالياً على المجلس - مثل تنسيق المساعدة الإنسانية ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - ولإبلاغ الدورة بنتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة التنسيق الإدارية لأدائها وأساليب عملها، وهو ما أنجز في الاجتماع العادي الأول للجنة التنسيق الإدارية المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبالإضافة إلى تغطية أنشطة لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٢، فإنه يتضمن نتائج الاجتماع العادي الأول لعام ١٩٩٣ للجنة التنسيق الإدارية. وقد قدمت شفويًا إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٣ معلومات عن نتائج ذلك الاجتماع.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١ - ٥	تصدير من الأمين العام .....
٥	٦ - ٧	مقدمة .....
٥	٨ - ٢٧	أولا - استعراض أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية .....
٩	٢٨ - ٣٣	ثانيا - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .....
١٤	٣٤ - ٤٥	ثالثا - تنسيق المساعدة الإنسانية: الإغاثة في حالات الكوارث وتواصل الإنعاش والتنمية .....
١٦	٤٦ - ٦٧	رابعا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .....
١٦	٤٨	ألف - الإصلاح وإعادة التشكيل .....
١٦	٤٩ - ٥١	باء - الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية .....
١٧	٥٢	جيم - مذكرة الاستراتيجية القطرية .....
١٧	٥٣ - ٥٤	دال - النهج البرنامجي .....
١٧	٥٥	هاء - التنفيذ على الصعيد الوطني .....
١٨	٥٦	واو - بناء القدرات الوطنية .....
١٨	٥٧	زاي - ترتيبات الخلافة في تكاليف الدعم .....
١٨	٥٨ - ٥٩	حاء - الأخذ باللامركزية .....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٩	٦٠	طاء - التعاون على المستوى الميداني .....
١٩	٦٢ - ٦١	ياء - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا .....
١٩	٦٤ - ٦٣	كاف - التبسيط والمواءمة .....
٢٠	٦٥	لام - المنظمات التي ليس لها تمثيل ميداني مستقل .....
٢٠	٦٦	ميم - تقديم المعونة الى اللاجئين وتحقيق تنميتهم .....
٢٠	٦٧	نون - التدريب في مجال الأنشطة التنفيذية .....
		خامسا - التحضير للسلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ...
٢١	٦٨	
		سادسا - المساعدة المقدمة إلى أشد البلدان تأثرا بالجزءات المفروضة على العراق، في سياق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة .....
٢١	٧٤ - ٦٩	
		سابعا - استجابة لجنة التنسيق الإدارية للتطورات الدولية الأخيرة .....
٢٣	٩٠ - ٧٥	
		ألف - الآثار المترتبة في منظومة الأمم المتحدة على عملية الانتقال في شرق ووسط أوروبا وفي دول رابطة الدول المستقلة
٢٣	٨٣ - ٧٥	
		باء - الآثار المشتركة بين الوكالات المترتبة على الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .....
٢٦	٩٠ - ٨٤	
		ثامنا - المسائل المالية والادارية ومسائل الموظفين .....
٢٨	١٠٨ - ٩١	
		ألف - مسائل الموظفين والمسائل الادارية العامة .....
٢٨	٩٨ - ٩١	
		باء - المسائل المالية .....
٢٩	١٠٨ - ٩٩	

## تصدير من الأمين العام

١ - في تصديري للتقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية السابق (E/1992/11/Add.2)، أشرت إلى التغييرات العميقة التي تطرأ على العلاقات الدولية وإلى الآثار البعيدة المدى التي تخلفها تلك التغييرات على منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وأكدت بصفة خاصة على الفرص التي لم يسبق لها مثيل التي تتيحها لجميع مؤسسات المنظومة زيادة استعداد المجتمع الدولي للعمل من خلال الأمم المتحدة. وأشرت إلى أن هذه الحالة الجديدة تتطلب استجابة جماعية على نطاق المنظومة، مما ينبغي أن يكفل تعبئة القدرة الشاملة للمنظومة على البحث وتحليل السياسة وتمويل التنمية وتقديم المساعدة التقنية بطريقة متسقة ومتآزرة.

٣ - وفيما بعد أشرت، في تصديري لتقرير الأمين العام "تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية: دور منظومة الأمم المتحدة" الذي عرض على الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٢ (E/1992/82/Add.1) وفي "تقرير عن أعمال المنظمة" لعام ١٩٩٢، إلى الدور الحاسم الذي طلب إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تؤديه في ترجمة تلك النهج إلى إجراء عملي، وجعل الهيئات الحكومية الدولية تنفيذ في عملها من المجموعة الواسعة التنوع من الولايات والدراية الفنية المتاحة للمنظومة، ودعمها بخيارات سياسة قائمة على أساس سليم. وذكرت أن لجنة التنسيق الإدارية يجب أن تكون هي القوة التوجيهية في زيادة تماسك العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، استجابة للسياسات والأولويات التي تحددها الدول الأعضاء، وأشرت إلى بعض الشروط - على مستوى الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالهيكل المشتركة بين الوكالات والعلاقات بينها - التي يكون من شأنها أن تمكن اللجنة من الاضطلاع بذلك الدور على الوجه الكامل.

٤ - وخلال الإثني عشر شهرا الماضية، نوقشت تلك المواضيع بإسهاب في لجنة التنسيق الإدارية، في سياق الاستعراض الذي أجرته اللجنة لأدائها وأساليب عملها. كما تم التعبير عنها بشكل عملي عند نظر اللجنة في مسألة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية. ويرد في صلب هذا التقرير موجز للنتائج.

٥ - وفي إطار الترتيبات الجديدة التي أخذ بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٢، بدأ حوار بالغ الجدوى بشأن هذه المواضيع بين أعضاء لجنة التنسيق الإدارية والمجلس. وجدول أعمال دورة المجلس المقبلة - الذي يتضمن بنودا مثل الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والتواصل بين الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية، وهو أمر حاسم لزيادة مساهمة منظومة الأمم المتحدة في التعاون الدولي من أجل التنمية - يتيح فرصة قيمة بشكل خاص لمتابعة هذا الحوار وتعميقه.

## مقدمة

٦ - يغطي هذا التقرير نتائج الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٢ للجنة التنسيق الإدارية ودورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣.

٧ - ولجنة التنسيق الإدارية ترحب بالفرصة التي تتاح خلال الجزء الرفيع المستوى والجزءين المتعلقين بالتنسيق والأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء حوار بين الحكومات والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهي تعرب عن استعدادها للعمل بشكل وثيق مع المجلس في جهوده الرامية إلى زيادة تماسك وأثر الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ولجنة التنسيق الإدارية على ثقة من أن منظومة الأمم المتحدة ستصبح، عند إنجاز المراحل الراهنة لإصلاح كل من الجهاز الحكومي الدولي والهيكل المشتركة بين الوكالات، في وضع أفضل يمكنها من الاستجابة بفعالية لمتطلبات المجتمع الدولي الجديدة والمتغيرة.

#### أولا - استعراض أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية

٨ - في سياق مناقشة عن التحديات الجديدة التي تمثلها التسعينات بالنسبة للتعاون الدولي وعن ضرورة تعزيز تنسيق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، اتخذت، في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٢ للجنة التنسيق الإدارية، المبادرة الداعية إلى إجراء استعراض لأداء لجنة التنسيق الإدارية وأساليب عملها، بغرض التوصل إلى نهج جديد وأكثر تكاملا تجاه بناء السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - وعند قيام لجنة التنسيق الإدارية بالنظر في الأساليب الكفيلة بزيادة مساهمتها في هذا الصدد، بوصفها لجنة للرؤساء التنفيذيين مسؤولة عن ضمان تنسيق البرامج التي توافق عليها هيئات الإدارة كل على حدة، سلمت بأن المشاركة في اللجنة تعني ضمنا وجود مسؤولية فردية وجماعية عن توفير القوة الدافعة لأعمال المنظومة وتوجيهها بفعالية، في إطار الإرشادات المتعلقة بالسياسة التي تقدمها الهيئات التداولية الحكومية الدولية.

١٠ - وانطلاقا من هذه الروح، أجري استعراض للنهج التي يركز عليها أداء اللجنة واتفق على عدد من المبادئ التوجيهية. والأمين العام، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، سيقدم، إلى لجنة التنسيق الإدارية، للمناقشة، أي برنامج أو اقتراح ذي طابع عام أو شامل للمنظومة، وتستدعي أهميته ومحتواه التشاور المسبق مع الوكالات المعنية وتعاونها اللاحق في المتابعة والتنفيذ، وسيعمل على إبقاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة على علم تام بنتائج هذه المشاورات.

١١ - وتعهد أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، من جانبهم، بإجراء المشاورات اللازمة في إطار لجنة التنسيق الإدارية عند الشروع، بمبادرة منهم، في أي عملية - مثل تنظيم مؤتمر دولي أو عالمي بشأن موضوع يشمل ولايات واهتمامات عدد من منظمات الأمم المتحدة - يتطلب تنفيذها مساهمات من عدة أعضاء في لجنة التنسيق الإدارية أو منهم جميعا.

١٢ - وسيقوم الأعضاء أيضا بإبلاغ هيئاتهم التداولية بالمبادرات الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة التي تكون ذات أهمية خاصة لمنظماتهم، أو التي يتوقع من منظماتهم المشاركة فيها. وبالمثل، سيعمل الأمين العام على إبقاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على علم بالمبادرات الرئيسية للوكالات.

١٣ - ووافقت لجنة التنسيق الإدارية أيضا على عدد من التدابير لتحسين إجراءات عملها حيث قامت، في بعض الحالات، بإدماج ابتكارات قدمها الأمين العام خلال الدورات الثلاث السابقة. وكان الغرض من ذلك هو ضمان زيادة الانتقائية والأثر في أعمال لجنة التنسيق الإدارية وتعزيز متابعة الاستنتاجات والاتفاقات التي يجري التوصل إليها في اللجنة، بشكل أكثر اتساما بالطابع المنهجي.

١٤ - وفي كل دورة، سينصب تركيز لجنة التنسيق الإدارية، من الآن فصاعدا، على اثنتين أو ثلاث من القضايا الموضوعية، بجانب بنود جدول الأعمال المتصلة بالمسائل الإدارية (بما في ذلك مسائل الموظفين). وتوقع لجنة التنسيق الإدارية في المعتاد أن تأخذ إحدى هيئاتها الفرعية زمام المبادرة في التحضير لمناقشة كل بند من البنود المحددة. وعند الاقتضاء، يجوز أيضا تعيين منظمة أو منطمتين كوكالة رائدة/وكاليتين رائدتين للتحضير لبنود معينة.

١٥ - وتمكينا للجنة التنسيق الإدارية من إجراء مناقشات مركزة، يتوجب على أمانة لجنة التنسيق الإدارية أن تتخذ الترتيبات الكفيلة بإعداد وثائق مقتضبة، تتضمن موجزا أو تحليلا للقضايا المعنية. وتبين هذه الوثائق الاتفاقات التي تم التوصل إليها أو أي خلافات في الرأي قد تنشأ أثناء إعدادها. وتتضمن اقتراحات محددة كي تتخذ لجنة التنسيق الإدارية إجراءات بشأنها. وفي الحالات الأخرى، يجوز لرئيس لجنة التنسيق الإدارية أو أعضائها اقتراح استنتاجات يمكن للجنة التنسيق الإدارية اعتمادها. وتوافق على نتائج دورات لجنة التنسيق الإدارية - وتشمل الاستنتاجات التي يجري التوصل إليها أو الآراء المعتمدة أو القرارات المتخذة - اللجنة نفسها قبل تعليق دورتها، أو اللجنة التنظيمية بالنيابة عنها، في أعقاب دورة لجنة التنسيق الإدارية، إذا أوعز لها بذلك. كما يتاح قبل كل دورة تقرير عن الإجراءات المتخذة لمتابعة النتائج التي خلصت إليها لجنة التنسيق الإدارية في كل دورة من دوراتها.

١٦ - وفيما يتعلق بجدول الاجتماعات، تم تأكيد ما درجت عليه الممارسة من عقد دورتين عاديتين كل سنة، دورة في الخريف في نيويورك أثناء انعقاد الجمعية العامة، ودورة أخرى في الربيع في مكان آخر. وبجانب الدورات العادية، يجوز لرئيس لجنة التنسيق الإدارية، بالتشاور مع أعضاء اللجنة، الدعوة إلى عقد دورات استثنائية للجنة التنسيق الإدارية بشأن القضايا التي تتطلب عناية اللجنة على سبيل الاستعجال. وخارج إطار لجنة التنسيق الإدارية يكون للأمين العام الخيار، إما بمبادرة منه أو بناء على طلب عضو أو أكثر من أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، في تنظيم اجتماعات بشأن القضايا التي تتطلب، بسبب طبيعتها أو ما تتسم به من صفة الاستعجال، التشاور مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المعنية.

١٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنجزت لجنة التنسيق الإدارية أيضا استعراضا شاملا لمختلف الهيئات المشتركة بين الوكالات التي ترفع تقارير إليها، مما أسفر عن تنظيم وتوحيد أجهزتها الفرعية إلى حد كبير. والمقصود من هذا الترشيح للهيكل الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، وإعادة تنظيمها بمحط تركيز جديد ينصب على الصلات فيما بين القضايا والبرامج، هو تلبية احتياجات لجنة التنسيق الإدارية نفسها فيما يتعلق بتحسين الأعمال التحضيرية لمناقشاتها وزيادة تماسكها. كما أنه جزء لا يتجزأ من الجهد الرامي إلى تحسين استجابة الأجهزة المشتركة بين الوكالات لمتطلبات الهيئات الحكومية الدولية، وتمكين لجنة التنسيق الإدارية من تقديم دعم أكثر تكاملا إلى هذه الهيئات، فيما يتصل بكل من تنسيق السياسات ووضع البرامج.

١٨ - وتركز الهياكل الجديدة للجنة التنسيق الإدارية حول لجنتين استشاريتين - اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية - وحول اللجنة الجديدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، التي يتناولها الفرع الثاني أدناه. وفيما عدا اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وعدد محدود من اللجان الفرعية التي ترفع التقارير إليها، أو إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية أو اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة (انظر الفقرات ٢٣ و ٣٠ و ٣١ أدناه)، توقفت الهيئات الفرعية القطاعية الأخرى عن العمل واستوعبت اللجان الرئيسية اختصاصاتها، حسب الاقتضاء<sup>(١)</sup>.

١٩ - وهذه التدابير لا تمس المشاورات التقنية التي قد يستلزم الأمر من الأمم المتحدة أو الوكالات الاضطلاع بها، في قطاعات اختصاصها، بشأن البرامج الجارية التي تتطلب مدخلات من المنظمات الأخرى.

٢٠ - وبذلك توفر الهياكل الجديدة محفلا يعالج، بشكل متكامل، القضايا المتصلة بتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمالية التي تكون في متناول المنظومة. كما أنها تفي بالحاجة إلى توثيق التفاعل بين السياسات والعمليات. وهي تعكس أهمية مفهوم التنمية المستدامة كإطار تكاملي لعمل المنظومة.

٢١ - وفيما يتعلق بقضايا الإدارة، قررت لجنة التنسيق الإدارية أن يكون التمثيل في لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية على مستوى رفيع وأن يساعدها عنصران يتناولان مسائل الموظفين والمسائل المالية على التوالي. وتجتمع اللجنة الاستشارية في دورات قصيرة عندما تقرر لجنة التنسيق الإدارية أن هناك قضايا هامة متعلقة بالسياسة يستلزم الأمر معالجتها؛ وخلافا لذلك، يواصل عناصرها الاجتماع كل على حدة بمشاركة أعضاء يستقدمون من الدوائر التقنية ذات الصلة في المنظمات المعنية.

٢٢ - واختصاصات اللجنة الاستشارية الجديدة المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، والتي تمخضت عن إدماج لجنتين مستقلتين تتناولان، على التوالي، البرامج والعمليات، تركز على تعبئة القدرات التحليلية والمعارف والتنفيذية للمنظومة دعما للأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تعزيز استجابة المنظومة للأهداف والأولويات الوطنية. وتنظر اللجنة الاستشارية في التدابير الرامية إلى تعزيز برمجة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة وتنفيذها وفعاليتها من حيث التكلفة ورصد تلك

التدابير، وإعداد توصيات وخيارات متعلقة بالسياسة كي تنظر فيها لجنة التنسيق الإدارية، استجابة لطلبات تقدمها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. وتتناول اللجان الفرعية التي ترفع إليها تقاريرها الإحصاءات والتقديرات والإسقاطات الديمغرافية والتنسيق في المسائل المتصلة بالمراقبة الدولية للمخدرات والمسائل المتعلقة بالتنمية الريفية. وتوفر تلك اللجنة الفرعية الأخيرة أيضا مدخلات إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة بشأن القضايا المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١.

٢٣ - ويقدم الدعم إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، بدورها، لجنة فرعية المعنية بموارد المياه ولجنة فرعية جديدة، ستنشأ فيما بعد، لتتناول القضايا الإنمائية العامة المتصلة بالمحيطات.

٢٤ - وفي سياق هذا الاستعراض، تم تحديد عدد من المجالات ذات الأهمية الخاصة أحييت إلى الهيئة الفرعية المختصة لمزيد من الدراسة.

٢٥ - ويتعلق أحد المجالات بكامل قضية تقسيم العمل داخل المنظومة والمسائل المتصلة بفرض الحصول على الموارد. وقد أثيرت مختلف جوانب القضية في سياق المناقشات التي دارت في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية: دور منظومة الأمم المتحدة. وابتداءً، طلبت لجنة التنسيق الإدارية إلى لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية أن تضع، بالتشاور مع اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، منهجية لتناول القضايا ذات الصلة.

٢٦ - ويتصل أحد المجالات الأخرى ذات الأهمية بتقاسم المعلومات، ففي إثر استعراض أولي لأعمال اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات، قررت لجنة التنسيق الإدارية إنشاء فرقة عمل مخصصة تتألف من كبار المديرين في المنظمات المعنية برئاسة الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية، بغرض إعداد مزيد من التوصيات المتعلقة بالسياسة كي تنظر فيها اللجنة في دورة تشرين الأول/أكتوبر. وستقوم فرقة العمل باستعراض حالة تكنولوجيا المعلومات داخل المنظومة والهيكل الأساسية والتكنولوجيا والمعايير ذات الصلة في مجال المواصلات السلوكية واللاسلكية، وإعداد توصيات لتحسينها وزيادة المواءمة بينها واستغلالها على الوجه الأمثل وسهولة الوصول إليها. ومن المتوقع أن تتناول توصيات فرقة العمل، على وجه الخصوص، الاحتياجات اللازمة لتحسين نشر وتبادل المعلومات سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو بين مؤسسات المنظومة والدول الأعضاء؛ وسبل الوفاء، على وجه أفضل، باحتياجات لجنة التنسيق الإدارية ولجانها الدائمة من المعلومات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالولايات والهيكل وترتيبات الأمانة لكل من اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات والمركز الدولي للحساب الإلكتروني. وفي هذا السياق ستراعى، على الوجه الكامل، الاهتمامات المعبر عنها في قرار المجلس ٦٠/١٩٩٢.



٢٧ - وأخيراً، بادرت لجنة التنسيق الإدارية باستعراض للأمانات المشتركة التمويل، بغرض النظر في وسائل زيادة فعالية تكاليف خدمات الدعم التي تقدمها إلى هيئات لجنة التنسيق الإدارية ذات الصلة. وستتخذ إجراءات بشأن هذه المسألة في دورتها المقبلة.

#### ثانياً - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢٨ - كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٢، إيذاناً ببدء مرحلة جديدة هامة في التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، استناداً إلى الاعتراف بالحاجة إلى توفر نهج متكامل تجاه قضيتي البيئة والتنمية. وفي عام ١٩٩٢، ناقشت لجنة التنسيق الإدارية بإسهاب الأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر ومتابعته، مع التركيز بصفة خاصة على جدول أعمال القرن ٢١، الذي يتضمن برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة. وجاء هذا إقراراً بالدور الهام الذي يتعين على منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع به في دعم واستكمال الجهود الوطنية المطلوبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بنجاح.

٢٩ - ويتضمن الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ مجموعة شاملة من التوصيات المتعلقة بالترتيبات المؤسسية الدولية المطلوبة لضمان متابعة المؤتمر بفعالية، بما في ذلك تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ففي الفقرتين ٣٨-١٦ و ٣٨-١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، أعلن المؤتمر أن الرصد والتنسيق والإشراف، على نحو فعال، لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في متابعة أعمال المؤتمر تتطلب وجود آلية تنسيق يتولى الأمين العام قيادتها مباشرة. وأوصى بأن يعهد بتلك المهمة إلى لجنة التنسيق الإدارية التي ستوفر، بذلك، صلة حيوية ومتبادلة بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في أعلى المستويات الإدارية. ودعا المؤتمر جميع رؤساء وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل لجعل لجنة التنسيق الإدارية تعمل بفعالية في الاضطلاع بدورها الحاسم. كما أوصى بأن تنظر لجنة التنسيق الإدارية في إنشاء فرقة عمل خاصة أو لجنة فرعية، أو مجلس بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، آخذة في الحسبان خبرة الموظفين المعيّنين للمسائل البيئية ولجنة المؤسسات الإنمائية الدولية المعنية بالبيئة ودور كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفضلاً عن ذلك أبرز عدد من فصول جدول أعمال القرن ٢١ ضرورة وجود ترتيبات للتنسيق مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بتنفيذ مختلف الأهداف القطاعية والشاملة لعدة قطاعات الواردة في جدول الأعمال.

٣٠ - وفي الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٢، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية فرقة العمل المعنية بالبيئة والتنمية، برئاسة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، بغرض إعداد مقترحات بشأن متابعة منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال القرن ٢١. وبناء على توصية فرقة العمل، قررت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٢، إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، من أجل تحديد القضايا الرئيسية المتصلة، في مجال السياسة، بمتابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤتمر وإسداء المشورة إلى لجنة التنسيق الإدارية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بمعالجتها لضمان التعاون والتنسيق الفعالين من جانب منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبذلك، سلّمت لجنة التنسيق الإدارية بأن أياً من

الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات لا تتوفر لديها المهام والخبرات والقدرات المطلوبة للوفاء بتلك المتطلبات. ويشكل إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات جزءاً لا يتجزأ من عملية تنظيم وتحسين الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية. وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٢، قررت لجنة التنسيق الإدارية أيضاً أن تدرج في جدول أعمالها بندا دائماً بشأن متابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية واعتمدت بياناً بشأن الموضوع قدمته إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (A/47/598/Add.1).

٢١ - واللجنة المشتركة بين الوكالات، التي تمثل المستوى الوسيط، بين تنسيق الأعمال التقنية وعملية اتخاذ القرارات في لجنة التنسيق الإدارية بشأن المجال الجوهري المتعلق بالتنمية المستدامة، يتولى رئاستها وكيل الأمين العام لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ويشترك فيها كبار المسؤولين من المنظمات التي تشكل العضوية الأساسية للجنة (منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية). وباب العضوية فيها مفتوح أمام جميع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية المهتمين بالقضايا المحددة المدرجة في جدول أعمال دوراتها. وستستعرض لجنة التنسيق الإدارية تكوينها بعد سنتين. ومن ثم يشمل جهاز التنسيق داخل لجنة التنسيق الإدارية المخصص لمتابعة المؤتمر لجنة التنسيق الإدارية نفسها واللجنة المشتركة بين الوكالات والأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية بعد تنظيمها، مما يكفل التكامل والتفاعل على المستوى التقني ومستوى العمل.

٢٢ - وفي الاجتماع الأول (نيويورك، ٢٢-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٣)، تناولت اللجنة المشتركة بين الوكالات القضايا المتصلة بمتابعة منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال القرن ٢١. وفي الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٣، نوهت لجنة التنسيق الإدارية مع الارتياح بأن اللجنة المشتركة بين الوكالات قد بادرت بعملية لتوزيع وتقاسم المسؤوليات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ووافقت على أن التحديات الأساسية التي تواجهها المنظومة تشمل زيادة فعالية التنسيق على الصعيدين القطري والإقليمي وزيادة توثيق التعاون فيما بين المنظمات بشأن القضايا والبرامج المحددة المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١. وأكدت أن تعبئة الموارد الكافية هي أحد العناصر الرئيسية في الجهد الرامي إلى التصدي لذلك التحدي. ورحبت بأن تكون إحدى القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة هي دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في متابعة مؤتمر قمة ريو.

٢٣ - وفي أعقاب تبادل للآراء، اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية البيان التالي المقدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة:

"ألف - ترحب لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وتقدم مساندةها التامة للجنة في مواجهة التحدي الجسيم المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. وهي تتطلع إلى أن تصدر اللجنة توجيهات بشأن السياسة العامة وهي في سبيلها إلى ترجمة الولايات المنبثقة عن

مؤتمر ريو، وبصفة خاصة جدول أعمال القرن ٢١، إلى مجموعة متماسكة من الأولويات والبرامج لمنظومة الأمم المتحدة.

"باء - وفي خلال الفترة الوجيزة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر ريو، بادرت لجنة التنسيق الإدارية بإجراءات لمتابعة قراراته، بمختلف الطرق وعلى جميع المستويات، وقد أدرجت لجنة التنسيق الإدارية نفسها، بوصفها الآلية الرئيسية المشتركة بين الوكالات لتنسيق عملية اتخاذ القرارات في مجال السياسة، هذه المسألة في صدر جدول أعمالها. كما يُضطلع حالياً بعملية كبيرة لتبسيط وإعادة تنظيم الأجهزة الفرعية القائمة للجنة التنسيق الإدارية وغيرها من ترتيبات التنسيق المشتركة بين الوكالات بغرض زيادة التكامل والتفاعل حتى تتخذ المجالات البرنامجية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ شكلاً عملياً. وقد عقدت اللجنة المنشأة حديثاً المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة اجتماعاً، وشرعت في عملية استعراض مكثف لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغرض تعزيز التنسيق بين الوكالات والخروج باستجابة فعالة لجدول أعمال القرن ٢١.

"جيم - ونتائج ريو لها أثر عميق وبعيد المدى على برامج وأولويات مؤسسات المنظومة. فهي تضطلع باستعراضات مكثفة لبرامج عملها، وتعيد ترتيب أولوياتها وتقوم بتحويل الموارد، حيثما أمكن ذلك عملياً بغرض التركيز على مساعدة البلدان في بلوغ الأهداف الرئيسية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، كل في مجال اختصاصه.

"دال - وتود لجنة التنسيق الإدارية أن توجه انتباه اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وهي تبدأ دورتها الموضوعية الأولى، إلى ثلاث قضايا رئيسية: توزيع وتقاسم المسؤوليات عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، والتمويل.

"هاء - وفيما يتعلق بالتنسيق، فإن لجنة التنسيق الإدارية تعتزم أن تكفل توجيه الأنشطة القائمة نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحديد تقاسم المسؤوليات. وسيتمثل التحدي الأساسي في زيادة فعالية التنسيق على الصعيدين القطري والإقليمي، فضلاً عن زيادة توثيق التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات حول القضايا والبرامج المحددة. وتحقيقاً لهذه الغايات، سيجري اتباع العملية التالية:

"(أ) على الصعيد الميداني، ستولي هياكل التنسيق المشتركة بين الوكالات المراعاة التامة للأهداف الوطنية والإقليمية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١؛

"(ب) على الصعيد الدولي، ستتابع كل منظمة استعراض عملياتها المتعلقة بالبرمجة والميزانية، في ضوء مجالات المواضيع الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بغرض إعادة ترتيب الأولويات وإعادة توجيه الأنشطة القائمة؛ وتحديد الأنشطة الإضافية أو الجديدة التي

ينبغي الاضطلاع بها استجابة لجدول أعمال القرن ٢١ والاحتياجات المالية المناظرة؛  
وتبيان الترتيبات اللازمة للتعاون والتنسيق مع الوكالات الأخرى وما إذا كانت هذه  
الترتيبات كافية أو يستلزم الأمر تحسينها؛

"ج) سيطلب إلى كل منظمة تبيان المجالات البرنامجية من جدول أعمال القرن ٢١ التي  
تكون لديها القدرة على تقديم مساهمة كبيرة بشأنها، سيعيّن رئيس اللجنة المشتركة  
بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة مديرين للمهام من المنظومة بأكملها لأغراض  
التنسيق والبرمجة المشتركة، آخذاً في الحسبان المعايير التي اقترحتها فرقة العمل  
التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالبيئة والتنمية؛

"د) ستتولى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة رصد الاستعراضات  
المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) هي والمقترحات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج)،  
بغرض ضمان توفر استجابة متماسكة وشاملة من جانب المنظومة فيما يتعلق  
بمجموعات المواضيع، على النحو الذي تحدده اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وفي  
الحالات التي يتبين فيها من الاستعراضات التي تجريها المنظمات وجود ازدواجية  
لا داعي لها في الجهود أو فرص للتعاون، ستجرى مشاورات لحل الخلافات وتشجيع  
البرمجة المشتركة.

"واو - وستواصل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة الاطلاع على التدابير التي تنفذها لجنة  
التنسيق الإدارية لضمان إدراج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج والعمليات داخل  
منظومة الأمم المتحدة وعلى التقدم المحرز في إدراج توصيات مؤتمر الأمم المتحدة  
المعني بالبيئة والتنمية في أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

"زاي - وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية مع القلق بطء التقدم المحرز حتى الآن في المبادرة  
بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. فالالتزامات المتعهد بها في ريو لم تتبعها إجراءات  
متناسبة لتحقيقها. وفي هذا الصدد، يدخل عدم توفر التمويل الكافي في عداد القيود  
الرئيسية في جميع البلدان. ويستلزم الأمر تحديد الإرادة السياسية والقيام بعمل متضافر  
من أجل التغلب على هذا القيد.

"حاء - لقد طُلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان في بلوغ أهداف جدول  
أعمال القرن ٢١. وكما ذكر من قبل، فقد بادرت لجنة التنسيق الإدارية بعدد من  
الخطوات لتعبئة طاقات وخبرات المنظومة للقيام باستجابة متماسكة ومنسقة لهذا  
التحدي الجسيم والمعقد. ويُبذل حالياً كل جهد ممكن لزيادة كفاءة استخدام الموارد عن  
طريق زيادة التنسيق فعالية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية واستغلال

إمكانيات التعاون لتحقيق التفاعل. ومع ذلك، من الواجب إدراك الحاجة الماسة لتوفير التمويل الإضافي لمواجهة الولايات الجديدة المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١. وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية مع القلق أنه على الرغم من الالتزامات المتعهد بها في ريو، فإن التمويل اللازم للبرامج المشمولة بالولايات ليس في المتناول. وعلى وجه الخصوص فقد قصرت تغذية المؤسسة الإنمائية الدولية بالموارد دون التوقعات.

"طاء - ومن الجوهرى أن تكون تغذية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق البيئة العالمية وتمويل مبادرة بناء القدرة في القرن ٢١ وصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كافيين. وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية كذلك الحاجة الشديدة إلى تمويل الأنشطة التي لم يتم الوفاء بها بعد على الصعيدين القطري والمحلي. ويستلزم الأمر رآب هذه الفجوة على سبيل الاستعجال إذا أريد للأهداف التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بشأن التنمية المستدامة أن تتحقق.

"ياء - ومتابعة لقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية شرع أو يجري حالياً الشروع في عدد من العمليات الحكومية الدولية مثل المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية بشأن التصحر والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن السلامة الكيميائية. ويطلب من مؤسسات المنظومة أن تقدم مساهمة كبيرة في هذه العمليات. غير أن موارد ميزانيات وكالات ومؤسسات المنظومة لا تكفي لهذه الأنشطة الجديدة. ومن الواضح أن الأمر يستلزم اتخاذ إجراءات في هيئات إدارة المنظومة المختصة ومن جانب المجتمع الدولي للوفاء بهذه الاحتياجات الإضافية من الموارد.

"كاف - وختاماً، تود لجنة التنسيق الإدارية أن تجدد التزامها بالتصدي للتحدي المتمثل في تشجيع التنمية المستدامة. وهي تسلّم بالدور الحاسم لمنظومة الأمم المتحدة بوصفها الإطار العالمي لبلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وتشدد لجنة التنسيق الإدارية، مرة أخرى، على أهمية ضمان أن توفر منظومة الأمم المتحدة استجابة متماسكة حسنة التنسيق وكافية لهذا التحدي. وهي تكرر تأكيد تصميمها على الاضطلاع بكل الخطوات اللازمة لبلوغ هذا الهدف. كما أن الدعم التام من جانب الحكومات أمر حاسم لنجاح هذا المسعى. ولجنة التنسيق الإدارية تتطلع إلى ذلك الدعم."

ثالثاً - تنسيق المساعدة الإنسانية: الإغاثة في حالات

الكوارث وتواصل الإنعاش والتنمية

٣٤ - في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٣، أجرت لجنة التنسيق الإدارية مناقشة واسعة التنوع بشأن تنسيق ومدى فعالية المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك الإغاثة في حالات الكوارث وتواصل الإنعاش والتنمية. وتعتبر مؤسسات المنظومة تلك القضايا من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وأكثرها إلحاحاً.

٣٥ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية الزيادة الهائلة التي طرأت في السنوات الأخيرة على الصراعات الإثنية والمنازعات الأهلية - فقد تزايد الطلب على منظومة الأمم المتحدة لتوفير الحماية فضلاً عن المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الصراعات داخل الدول وضحايا الكوارث الطبيعية، وللسعي، في الوقت نفسه، إلى معالجة الأسباب الجذرية لتلك الحالات.

٣٦ - وتسليماً بأهمية توفر استجابة متماسكة وفعالة وحسنة التوقيت لتلك الحالات الطارئة، أعرب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية عن تقديرهم للقرار القاضي بإنشاء إدارة الشؤون الإنسانية داخل الأمم المتحدة. وأثنوا على الجهود التي يبذلها الأمين العام والإدارة في سبيل تعزيز التنسيق بين الوكالات وضمان اتباع نهج متكامل إزاء الأنشطة السياسية وأنشطة حفظ السلم، مع الحفاظ على الحيادة في العمل الإنساني. وفي ذلك السياق، لاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن دور الإدارة لا يتمثل في الاضطلاع بالمسؤوليات التنفيذية بل في تشجيع التنسيق الفعال بين الوكالات والاستغلال الأمثل للقدرات والخبرات الفنية التي تتميز بها مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

٣٧ - وأجري استعراض لعدة قضايا تتصل بكل من التنسيق وفعالية الإغاثة في حالات الطوارئ وتواصل الإنعاش والتنمية.

٣٨ - ووردت إشارة إلى دور الأمم المتحدة في "حالات الطوارئ الصامتة" مثل الجفاف في الجنوب الأفريقي، حيث أدى تدخل منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب إلى تفادي كوارث فادحة ومعاونة على نطاق واسع. وجرى التشديد على أهمية العمل الوقائي والإفادة بفعالية من مؤشرات الإنذار المبكر. كما جرى إبراز الاستجابات الإنسانية الحفازة الحسنة التوقيت.

٣٩ - وتم التسليم عموماً بضرورة العمل على توفر قدرة أسرع لدى المنظومة ككل على الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، أحاطت لجنة التنسيق الإدارية علماً بالاقترح الداعي إلى إيفاد أفرقة الأمم المتحدة المعنية بحالات الطوارئ، والتي تتكون من خبراء من منظومة الأمم المتحدة، في المرحلة الأولى من عملية الطوارئ، تحت سلطة الأمين العام.

٤٠ - وفيما يتعلق بإتقاء الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها، كرر أعضاء لجنة التنسيق الإدارية التأكيد على تأييدهم لأهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والتزامهم بها. وإذ أكدت لجنة التنسيق

الإدارية على ضرورة زيادة وعي الجمهور والحكومات بالأهمية الرئيسية للتدابير المتعلقة بالحد من التعرض للكوارث، أعربت عن الأمل في أن يولى اهتمام خاص لذلك المطلوب في أنشطة العقد المقبلة.

٤١ - واستعرضت لجنة التنسيق الإدارية ترتيبات التنسيق التي توضع تحت رعاية الإدارة. وقوبل بالتقدير عموماً عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ولوحظ أن اللجنة الدائمة ينبغي أن تكون هيئة عملية المنحى، تركز على توزيع المسؤوليات فيما بين مختلف الهيئات التنفيذية، في ضوء ولايات وقدرات كل منها، وعلى الترتيبات اللازمة للتنسيق على المستوى الميداني. كما تم استعراض المسائل المتصلة بتدفق المعلومات وتقاسم المعلومات ودور مركز الاتصال التابع للإدارة في هذا الصدد. وجرى التسليم عموماً بأهمية توفير معلومات شاملة إلى الدول الأعضاء عن كيفية استغلال المساهمات المقدمة لعمليات الطوارئ.

٤٢ - ونُظِر في وسائل اسناد المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البرامج الإنسانية في حالات طوارئ محددة إلى وكالة أو منظمة واحدة في إطار التنسيق الذي تضطلع به الإدارة عموماً. واقتُرِح زيادة دراسة المسألة في سياق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٤٣ - ونوقشت فعالية عملية اصدار "نداءات موحدة". وطلُب إلى اللجنة الدائمة وهيكل الدعم التابع لها دراسة السبل الكفيلة بتحسين العملية. ورئي أيضاً ضرورة إشراك الوكالات الإنمائية بشكل مناسب في عمل اللجنة الدائمة ذي الصلة حتى تصبح متواصلة "حالة الطوارئ - التنمية" محط تركيز باطراد.

٤٤ - وسلمت لجنة التنسيق الإدارية بأن الصلة بين حالة الطوارئ والتنمية ليست صلة خطية وأن الاستجابات لحالات الطوارئ ينبغي أن تصمم بما ييسر المبادرات اللازمة للإنعاش والتنمية. ورئي أن توفير فرص العمل وبناء القدرات الوطنية، مع مراعاة الدور الحيوي الذي تستطيع المرأة الاضطلاع به في الإنعاش فضلاً عن التعمير والتنمية، مسائل تكتسب أهمية على وجه الخصوص. وتم التسليم بضرورة اتباع نهج متضافرة شاملة للمنظومة، مع مراعاة القيود التي تفرضها كل من الولايات المنوطة بالوكالات الإنمائية وبتملك المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ. وبالمثل تم التأكيد على أهمية إشراك الحكومات على الوجه التام في إعداد كل من التقييمات والنداءات التي تتعلق بالإغاثة والإنعاش والتنمية. وجرى التركيز على ضرورة قيام الإدارة، عن طريق اللجنة الدائمة، بوضع استراتيجيات لتعبئة الموارد لا للاحتياجات الإنسانية الطارئة فحسب بل أيضاً لدعم أنشطة الإنعاش كجزء من تواصل التنمية.

٤٥ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية مع بالغ القلق أن الحالات التي يُطلب فيها إلى العاملين في مجال الأغاثة الاضطلاع بأنشطة إنسانية في ظروف تتسم بالخطورة الدائبة التفاقم مازالت تتزايد. وجرى التركيز على ضرورة تعزيز أمن وسلامة موظفي الشؤون الإنسانية. ورحبت لجنة التنسيق الإدارية بالإجراءات التي اتخذها مؤخراً مجلس الأمن في هذا الصدد.

#### رابعا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

- ٤٦ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية، بمساعدة من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)، تركيز جهودها على تحسين تماسك وفعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مع التشديد بصورة خاصة على التنسيق الميداني. وفي هذا الصدد، أولي اهتمام على سبيل الأولوية للتنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ٢١٩/٤٦ و ١٩٩/٤٧، وللمقررات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الإدارة الأخرى.
- ٤٧ - وترد أدناه المسائل الرئيسية التي تم التطرق إليها والإجراء المتخذ بشأنها.

#### ألف - الإصلاح وإعادة التشكيل

- ٤٨ - استعرضت لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)، المسائل ذات الصلة الناشئة عن عملية إصلاح وإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وما قد يترتب عليها من آثار بالنسبة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وعقد حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع تحت رعاية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية).

#### باء - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية

- ٤٩ - أشارت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) الى الأهمية التي تعلقها مؤسسات المنظومة على المشاورات الوثيقة بين الوكالات عند إعداد تلك التقارير وأعربت عن الأمل في أن يتسنى اتباع نهج المشاركة الكاملة مستقبلاً. وأشارت اللجنة أيضاً الى استصواب إعارة الموظفين من مؤسسات المنظومة للمساعدة في إعداد التقارير في المستقبل، مما يضمن الإفادة على النحو الواجب من خبرة جميع مؤسسات المنظومة.

- ٥٠ - وأشارت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) كذلك الى الإجراء المتخذ أو المنتوى اتخاذه بالفعل بشأن بعض التوصيات الناشئة عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات والواردة في التقرير، والى ما قد يترتب على التوصيات الأخرى من آثار في برنامج عملها المقبل.

- ٥١ - ووفقاً للفقرة ٥٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية في آذار/مارس ١٩٩٣ مشروع خطة عمل بشأن تنفيذ القرار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وتم الاتفاق على أنه سيجري استعراض صيغة منقحة لخطة العمل في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٣. خلال اجتماع يتخلل دورات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية، قبل تقديمها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

#### جيم - مذكرة الاستراتيجية القطرية



٥٢ - تمشيا مع القرار ٢١١/٤٤ الذي دعت فيه الجمعية العامة الى توفير إطار عام للأهداف الشاملة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كانت لجنة التنسيق الإدارية، بمساعدة من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)، قد وافقت في وقت سابق على مبادئ وإجراءات أساسية لوضع استراتيجيات قطرية مشتركة للأمم المتحدة. وفي أعقاب اتخاذ القرار ١٩٩/٤٧ الذي وفرت فيه الجمعية العامة مبادئ توجيهية لإعداد "مذكرات الاستراتيجيات القطرية"<sup>(٧)</sup>، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية، في دورتها الأولى لعام ١٩٩٣، اتفاقها السابق، ووافقت على نص بشأن الموضوع لتصدره الأمم المتحدة الى المنسقين المقيمين.

#### دال - النهج البرنامجي

٥٣ - عملا بالفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، والفقرتين ١٣ و ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، أولي اهتمام خاص للنهج البرنامجي. وبمساعدة من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)، اعتمدت لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٩٢ "مذكرة إرشادية" بشأن أهداف النهج البرنامجي وتعاريفه ومبادئه التوجيهية. وتوفر المذكرة اطارا مشتركا لوضع المبادئ التوجيهية اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف المنظمات. وقد وفرت المذكرة إطارا وضعت فيه مؤسستان من المنظومة مبادئ توجيهية تنفيذية محددة.

٥٤ - فضلا عن ذلك، ووفقا للفقرتين ١٣ و ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية مرة أخرى، في دورتها الأولى لعام ١٩٩٣، مسألة التوصل الى تفسير مشترك للنهج البرنامجي. وتوصلت الى اتفاق على أساس عملها السابق وتحليل لاحق للموضوع. ووضع نص من شأنه أن يمثل مدخلا في التقرير المرحلي الذي سيقدمه الأمين العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣.

#### هاء - التنفيذ على الصعيد الوطني

٥٥ - أولت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) اهتماما كبيرا للتوصل الى تفاهم مشترك للتنفيذ على الصعيد الوطني. وبناء على الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، توصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية، في اجتماعها الأول في عام ١٩٩٣، الى تفسير مشترك ومبادئ توجيهية للتنفيذ على الصعيد الوطني بهدف تطبيقها على نطاق المنظومة. ويقر التفاهم المشترك بمبدأ قيام البلدان المستفيدة بادارة ومراقبة البرامج والمشاريع، وبالحاجة الى تعزيز القدرة والاعتماد على الذات والاستدامة، وإدماج المدخلات الخارجية في الأنشطة الإنمائية الوطنية بمزيد من الفعالية بغية ضمان زيادة صلاحيتها وأثرها. وسيتم إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣ على هذا الاتفاق المشترك في إطار تقرير الأمين العام.

#### واو - بناء القدرات الوطنية

٥٦ - استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) عددا من المسائل في مجال بناء القدرات الوطنية. ووافقت على أنه بالرغم من إيضاح المسائل المتعلقة بالمصطلحات والمفاهيم، فإنه ما زالت هناك حاجة واضحة إلى أن تتبع منظومة الأمم المتحدة نهجا أكثر تنسيقا بالنسبة لبناء القدرات الوطنية. وتم الاتفاق على أن تقوم المنظمات باعداد مذكرة وجيزة بشأن الموضوع يتخذها فريق عامل أساسا لوضع نهج منسق. وكجزء من هذه الجهود سيتم إعداد مذكرات شاملة بشأن أمثلة ناجحة للتعاون في مجالات مثل البرمجة.

#### زاي - ترتيبات الخلافة في تكاليف الدعم

٥٧ - نظرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية في تقرير فرقة العمل عن التقدم المحرز وعمما يترتب على المبادئ التوجيهية من آثار في الترتيبات الجديدة. ووافقت على أن هذا العمل يتطلب أن يقوم البرنامج الإنمائي والوكالات برصد متواصل. وأحاطت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية علما بالآثار الهامة المترتبة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بتكاليف الدعم للمنظمات المشمولة بالترتيبات القديمة. وتم الاتفاق على أن فرقة العمل ستواصل استعراض المسائل التي لم يبت فيها وتقديم تقارير إلى اللجنة بشأنها. ووافقت اللجنة أيضا على أن توجه الدعوة إلى الوكالات التقنية الصغيرة لحضور الاجتماع المقبل لفرقة العمل.

#### حاء - الأخذ باللامركزية

٥٨ - شددت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية على أهمية العمل المتواصل الذي يقوم به أعضاؤها في مجال الأخذ باللامركزية ومسؤوليتهم الجماعية إزاء إيجاد تفهم على نطاق المنظومة للمفاهيم والمبادئ والنهج. ووافقت على نص يبلور الأهداف والمبادئ التوجيهية التي يكون من شأنها أن تشكل إطارا مشتركا يسمح للمنظومة بالأخذ باللامركزية في القدرات والسلطة بالقدر الذي تحث الجمعية العامة على بلوغه في القرارين ٢١١/٤٤ و ٢١٩/٤٦. ووافقت اللجنة على أن تقوم كل منظمة باستعراض مستوى السلطة الموزعة توزيعا لا مركزيا على ممثليها الميدانيين بغية تحقيق مستوى من السلطة يكون أكثر اتساقا فيما بين الممثلين الميدانيين للمنظومة، ومن ثم تيسير التعاون فيما بين الأفرقة القطرية.

٥٩ - وأحاطت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية علما بالفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ ولاحظت بصورة خاصة أن أحكامها المتعلقة بالأخذ باللامركزية وبتفويض السلطة تستهدف أساسا هيئات الإدارة. ولاحظت اللجنة كذلك أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) كانت قد وافقت في عام ١٩٩٢ على الأهداف والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأخذ باللامركزية وأن هذا الأمر معروض

على فريق عامل معني بالأخذ باللامركزية ترأسه منظمة الصحة العالمية وأن هذا الفريق العامل سيقدم تقريرا بهذا الشأن الى اللجنة في دورتها المقبلة.

#### طاء - التعاون على المستوى الميداني

٦٠ - قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) برصد مدى أهمية وتأثير المبادئ التوجيهية المختلفة الصادرة بهدف تعزيز التعاون بين مؤسسات المنظومة على المستوى الميداني. وقد أعدت نبذات قطرية عن ترتيبات التعاون الميداني في أربعة بلدان، مما أظهر تزايد مستوى التعاون. ووفرت تلك النبذات معلومات مفيدة عن ترتيبات التعاون الناجحة والتي يمكن تكرارها في بلدان أخرى تتوافر فيها الظروف ذات الصلة. وهناك مزيد من هذه النبذات قيد الإعداد.

#### ياء - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

٦١ - قامت لجنة التنسيق الإدارية، متابعة لمبادراتها، بتوفير التوجيه للمقر وللهيكل الميدانية للمنظمات الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وبتأييد من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) بتأييد المبادئ التوجيهية المتصلة بالآثار المترتبة على البرنامج وهي المبادئ التي أصدرتها الأمم المتحدة لمنسقي المنظومة المقيمين وموظفيها الميدانيين.

٦٢ - واعتمدت لجنة التنسيق الإدارية أيضا البيان التالي الذي أعدته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية:

"توافق لجنة التنسيق الإدارية على أن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا تضطلع به في مناصرة قضية أقل البلدان نموا، سواء بمساعدة تلك البلدان في وضع وتنفيذ سياسات إنمائية وقطاعية سليمة ومناسبة من الناحية التشغيلية أو بالمساهمة في توجيه تدفقات متزايدة من المساعدة إليها. وتحث لجنة التنسيق الإدارية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة مشاركتها النشطة في تنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات وعلى دعم الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا دعما كاملا".

#### كاف - التبسيط والمواءمة

٦٣ - واصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) استعراضها لهذا الموضوع وأكدت من جديد استعداد أعضائها لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة، وازعة في اعتبارها أن تخفيف العبء على إدارة حكومات تلك البلدان يمثل هدفا رئيسيا. وأشارت اللجنة الاستشارية المعنية

بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) إلى أن الجمعية العامة شددت، في الفقرة ١٠ من القرار ٢١٩/٤٦، على وجوب متابعة جهود المواءمة في إطار تعزيز المساواة.

٦٤ - وأحاطت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية علماً، في دورتها المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣، بما اتخذته الأمم المتحدة والفريق الاستشاري المشترك المعنى بالبرامج من خطوات تمهيدية بشأن تنفيذ الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المتعلقين بوضع دليل مشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات المتصلة بالأنشطة التنفيذية. وقد تم تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية تابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالبرامج لتناول هاتين المسألتين، وستتخذ اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية إجراءات المتابعة في ضوء توصيات الفريق العامل.

#### لام - المنظمات التي ليس لها تمثيل ميداني مستقل

٦٥ - استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) الآثار المترتبة على ما حددته من تدابير لكفالة الاستخدام الأمثل للدراية والخبرة التقنيتين لدى المنظمات التي ليس لها تمثيل ميداني مستقل. وقد أيدت لجنة التنسيق الإدارية المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الاستشارية لكي يسترشد بها في الإجراءات المتخذة على مستوى المقر وعلى الصعيد الميداني (في تلك الحالة الأخيرة، الإجراءات التي يتخذها المنسق المقيم). وقد سلمت اللجنة الاستشارية، بموافقتها على التدابير، بأهمية تلك التدابير بالنسبة لمعظم مؤسسات المنظومة حيث أن قلة منها فقط هي التي لها تمثيل مستقل في جميع البلدان. وعليه أصدرت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية إلى المنسقين المقيمين.

#### ميم - تقديم المعونة إلى اللاجئين وتحقيق تنميتهم

٦٦ - أيدت لجنة التنسيق الإدارية المبادئ التوجيهية الموضوعية في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) والتي توفر إطاراً مفاهيمياً للعمل في مجال تقديم المعونة إلى اللاجئين وتحقيق تنميتهم، وتعزز التعاون فيما بين مؤسسات المنظومة. ورئي أن هذه المبادئ التوجيهية مناسبة التوقيت بصورة خاصة، حيث أن تواتر حدوث حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، وما ينشأ عنها من تدفقات للاجئين، وغير ذلك من التحركات السكانية غير الطوعية، في تزايد مطرد. وقد وزعت المبادئ التوجيهية على المؤسسات الأعضاء والمنسقين المقيمين.

#### نون - التدريب في مجال الأنشطة التنفيذية

٦٧ - من ضمن التدابير الأخرى التي تستهدف تعزيز مستويات التعاون الميداني، بدأت اللجنة في عام ١٩٩١ في عقد حلقات عمل نموذجية بشأن إدارة التنسيق الميداني من أجل المنسقين المقيمين وكبار الممثلين الميدانيين التابعين للمنظومة. وقد أكد التقييم النهائي لحلقات العمل السبع المعقودة خلال الفترة

١٩٩٢/١٩٩١ والتي حضرها ٢٠٠ مشارك، أن البرنامج نال استحسانا واسع النطاق ومن ثم ينبغي مواصلته. وقام أحد كبار الخبراء الاستشاريين بإعداد قائمة حصرية ببرامج التدريب الراهنة التي تظطلع بها المنظومة في مجال الأنشطة التنفيذية، وباستعراض لهذه البرامج، كما حدد الاحتياجات التدريبية التي يمكن تلبيتها من خلال برنامج مشترك. ووافقت اللجنة على توصية الخبير الاستشاري بشأن وضع برنامج موسع يشمل تعديل البرنامج الراهن بحيث يلائم المستوى القطري ويضم موظفي الأمم المتحدة والموظفين الوطنيين بأعداد متساوية تقريبا، وسائر الشركاء في التنمية، ووضع برنامج ادارة المشاريع لوكالات متعددة، على غرار البرامج التي تظطلع بها حاليا منظمات مختلفة، بما في ذلك القدرة على تدريب المدربين سواء داخل كل بلد أو على الصعيد دون الإقليمي مع الاستفادة على الوجه الأمثل من المؤسسات القائمة. وسيقوم مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بوضع هذه البرامج بتوجيه من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية وفريقها الاستشاري المعنى بالتدريب. وستولى المراعاة التامة للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ بشأن التدريب في مجال الأنشطة التنفيذية والتي تتفق مع البرنامج الموسع الذي أيدته اللجنة بالفعل.

#### خامسا - التحضير للسلسلة السابعة والعشرين من

#### الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج

#### والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية

٦٨ - ترحب لجنة التنسيق الإدارية بانتقاء لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثانية والثلاثين، لموضوع: "نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والآثار المترتبة عليها بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة" موضوعا للمناقشة في السلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بينها وبين لجنة البرنامج والتنسيق. وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية أيضا مع التقدير موافقة لجنة البرنامج والتنسيق على الاقتراح المقدم من اللجنة التنظيمية والداعي إلى عقد السلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة في الخريف بالاقتران مع دورة لجنة التنسيق الإدارية العادية الثانية لعام ١٩٩٢. وهي متفقة مع لجنة البرنامج والتنسيق على ضرورة التحضير الكافي للاجتماعات المشتركة. وستعد لجنة التنسيق الإدارية بمساعدة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، ورقة معلومات أساسية تحدد بها مسائل للمناقشة في الاجتماعات المشتركة.

#### سادسا - المساعدة المقدمة إلى أشد البلدان تأثرا

#### بالجزءات المفروضة على العراق، في

#### سياق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٦٩ - عملا بالتوصية الواردة في الفقرة ١٦١ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن الجزء الأول من دورتها الثانية والثلاثين (A/47/16, part I)، وجّه الأمين العام رسالة إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية. وبموجب

تلك الرسالة، طلب الأمين العام إلى عناصر منظومة الأمم المتحدة تزويده بمعلومات مستكملة عما اتخذته من تدابير وأحزته من تقدم في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢، فيما يتعلق بتقديم المساعدة للبلدان الـ ٢١ التي احتمت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، بغية تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تنفيذ تلك البلدان لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت.

٧٠ - وورد ما مجموعه ٢٧ ردا استجابة لرسالة الأمين العام. ويشمل ذلك الردود الواردة من الوكالات المتخصصة التالية: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فضلا عن مجموعة "غات". وفيما يتعلق بالكيانات القطاعية المعنية التابعة للأمم المتحدة، فقد وردت أيضا ردود من سبعة منها - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت أربع لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة هي - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - وكذلك خمسة مصارف إقليمية للتنمية هي - مصرف التنمية الإفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف الإنشاء والتعمير الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الإسلامي للتنمية - بتوفير معلومات بهذا الشأن.

٧١ - وتشير الردود الواردة في مجملها إلى أن الوكالات والمؤسسات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تتشاطر جميعها القلق إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها البلدان المتأثرة الـ ٢١، وأنها أحاطت جميعها علما على النحو الواجب بتوصيات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وبما أعقب ذلك من نداءات المساعدة. وبناء على ذلك، قامت معظمها، كل في حدود ولايته وبرنامج عمله والموارد المالية الخاصة، بتكثيف مساعدتها إلى البلدان المعنية. وبالإضافة إلى أنشطة المساعدة وبرامج التعاون التقني القائمة فيما يتصل بالبلدان المقصودة، فقد قام العديد من الوكالات المتخصصة (منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية)، وصناديق وبرنامج الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي) باتخاذ تدابير طارئة، والشروع في تنفيذ مشاريع خاصة للمساعدة بغية التخفيف مما تواجهه البلدان المتأثرة من مشقة مباشرة واحتياجات ملحة. وفيما يتعلق بالمساعدة المالية المباشرة، اضطلع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية للتنمية بدور بارز في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن معظم عمليات المساعدة الطارئة قد انجزت، ما زالت الأنشطة الجارية تولى المراعاة للمشاكل الاقتصادية الخاصة للبلدان المتأثرة. فضلا عن ذلك، أبدت عدة وكالات، لا سيما منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية، استعدادها للقيام، في حدود اختصاصها وما تسمح به مواردها، بتحديد وتنفيذ مشاريع إضافية للمساعدة بغية زيادة التخفيف من أثر أزمة الخليج وتدارك آثارها على المدى الأطول.

٧٢ - بيد أنه نظرا لانعدام الترتيبات والآليات والاجراءات الملائمة لتنفيذ التدابير المتصلة بأحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، لم يتسن في جميع الحالات تمييز المساعدة المقدمة حتى الآن من الوكالات والبرامج المعنية فرادى، تعويضا عن الخسائر والتكاليف الفعلية التي تكبدتها البلدان المتأثرة تمييزا واضحا وتقدير تلك المساعدة تقديرا وافيا. كما تعذر تجميع تلك البيانات وتقييم مدى فعالية الاستجابة الجماعية من جانب منظومة الأمم المتحدة للنداءات الموجهة عملا بتوصيات مجلس الأمن المتعلقة بالبلدان المعنية.

٧٣ - وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام أعرب في تقريره "خطة للسلام" - (A/47/277-S/24111) عن الرأي القائل بأنه في الظروف التي يستلزم فيها صنع السلم فرض جزاءات بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، من المهم أن يكون من حق الدول التي تجابهها مشاكل اقتصادية خاصة أن تستشير مجلس الأمن بصدد هذه المشاكل، وفقا لما جاء في المادة ٥٠، وليس هذا فحسب بل من المهم أيضا أن تتوفر لها إمكانية معقولة تكفل معالجة ما يجابهها من صعوبات. وعليه أوصى الأمين العام بأن يصوغ مجلس الأمن مجموعة من التدابير تشمل المؤسسات المالية وغيرها من عناصر منظومة الأمم المتحدة، ويمكن تنفيذها لحماية الدول من هذه الصعوبات. وستمثل هذه التدابير، بالفعل، أداة للإنصاف ووسيلة لتشجيع الدول على التعاون مع قرارات المجلس.

٧٤ - واستجابة لذلك، اعتمد مجلس الأمن بيانا أدلى به رئيس المجلس في جلسته ٣١٥٤ (S/25036)، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأعرب أعضاء مجلس الأمن، بصورة خاصة، عن تصميمهم على مواصلة النظر في هذه المسألة، ودعوا الأمين العام إلى التشاور مع رؤساء المؤسسات المالية الدولية وسائر عناصر منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. وعليه، بدأت عملية المشاورات وسيقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا عن هذه المسألة، في المستقبل القريب.

#### سابعا - استجابة لجنة التنسيق الإدارية للتطورات الدولية الأخيرة

ألف - الآثار المترتبة في منظومة الأمم المتحدة  
على عملية الانتقال في شرق ووسط  
أوروبا وفي دول رابطة الدول المستقلة

٧٥ - ظلت لجنة التنسيق الإدارية ترصد، خلال عدة سنوات ماضية، أثر تطور العلاقات بين الشرق والغرب، وتركز مناقشاتها على دور منظومة الأمم المتحدة في تسهيل عملية التغيير. وفي عام ١٩٩١، استعرضت لجنة التنسيق الإدارية الإصلاحات الاقتصادية الجارية وخلصت إلى أنها، وإن كانت تبشر بالخير

على المدى البعيد، فإنها لن تسفر عن نمو اقتصادي هام في المديين القصير والمتوسط. وبناء على ذلك، قررت أن تركز جل اهتمامها على المشاكل المباشرة، وعلى نحو خاص فيما يتعلق بضمان الموارد الكافية للوفاء باحتياجات البلدان المارة بمرحلة انتقال، دون النيل من الالتزامات نحو البلدان النامية. وفي اجتماع خاص رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أثر العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي، عقد في تموز/يوليه ١٩٩١، لوحظ أن التغييرات الأساسية الواسعة النطاق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحدث في شرق ووسط أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة، سترافقها توترات وصعوبات، وأن لمنظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا تؤديه في التخفيف منها.

٧٦ - وتتجلى الأهمية التي يعلقها الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على توفر نهج متكامل إزاء المنطقة وعلى التواجد فيها، في أن هذه المسألة كانت أحد البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٢. فقد قامت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٢، بإجراء نقاش شامل للآثار المترتبة في منظومة الأمم المتحدة على عملية الانتقال في شرق ووسط أوروبا وفي بلدان رابطة الدول المستقلة. وكانت القضايا التي ينطوي عليها الأمر موضع نظر أيضا في عدد من الهيئات الأخرى ذات الصلة المشتركة بين الوكالات ومنها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التعبوية) والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، والمشاورات الثنائية فيما بين المنظمات المعنية.

٧٧ - وخلصت لجنة التنسيق الإدارية إلى أن تقديم المساعدة إلى الدول المارة بمرحلة انتقال يعتبر تحديا يتطلب عملا جماعيا من منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وتم إبراز عدد من المبادئ الأساسية، بما فيها احترام السيادة الإقليمية لتلك الدول، وتعزيز حقوق الإنسان، واحترام الأقليات. وسيكون من مجالات التركيز المهمة للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، تعزيز المؤسسات الديمقراطية وهاكل الاقتصاد السوقي. وفي الأجل القصر ستحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى تقديم مساعدة دبلوماسية في تسوية المنازعات، ومساعدة إنسانية، بما في ذلك الحماية الوقائية الموجهة إلى منع تشريد الأشخاص أو تسهيل عودة النازحين. وينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، على جميع الأصعدة، أن تقوم بعمل متضافر من أجل تجنب ازدواج الجهد. وينبغي أن تعمل بتعاون وثيق مع حكومات البلدان المعنية ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية لإنشاء إطار عمل متماسك. وتم التأكيد على أهمية التنسيق الفعال وعلى الحاجة إلى ضمان تدفق منتظم للمعلومات داخل المنظومة وخارجها على السواء، بغية تسهيل استخدام الموارد الشحيحة على أفضل وجه ممكن. وارتأى الرؤساء التنفيذيون أن تقف المنظومة على أهبة الاستعداد، رهنا بإتاحة التمويل الملائم، لأن تضع خبرتها، على نحو متزايد، في تناول البلدان المارة بمرحلة انتقال في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وآسيا.

٧٨ - وكان دور منظومة الأمم المتحدة في إطار الجهود الشاملة للمساعدة موضع تركيز رئيسي في النقاش الذي دار في لجنة التنسيق الإدارية. ومن بين الاهتمامات الرئيسية التي تم التعبير عنها الحاجة إلى تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة مع الأنشطة الثنائية؛ وأثر المساعدة التي تقدم إلى البلدان المارة بمرحلة



انتقال على برامج منظومة الأمم المتحدة الأخرى، واحتياجات البلدان النامية التي كانت تتلقى مساعدة من الاتحاد السوفياتي السابق؛ وأهمية ضمان توجيه نصيب أكبر من الموارد المتاحة من المصادر الثنائية إلى البلدان المعنية من خلال منظومة الأمم المتحدة. وكان هناك اتفاق واضح على مبدأ ألا تؤثر المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان على البرامج العالمية أو تعوق قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

٧٩ - وكان موقف منظومة الأمم المتحدة في المؤتمر التنسيقي للمساعدة المقدمة إلى الدول المستقلة حديثا (واشنطن العاصمة، ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، لشبونة، ٢٢ و ٢٤ أيار/مايو، طوكيو، ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)، يقوم على تلك الاعتبارات. ومثل منظومة الأمم المتحدة في المؤتمر الأول وفد موحد برئاسة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي آنذاك. وفي المؤتمرين اللاحقين اشتركت منظومة الأمم المتحدة مرة أخرى بوصفها فريقا متكاملًا برئاسة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. ووفر التحضير لهذه المؤتمرات ومتابعتها إطارا لتطوير استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة لجهود المساعدة الشاملة.

٨٠ - وعلى حين أن كل دولة مستقلة حديثا تواجه مشاكل محددة من مشاكل الانتقال، تتطلب مساعدة مصممة وفق احتياجاتها الخاصة، فإن قوة منظومة الأمم المتحدة تكمن في نهجها المتكامل، الذي يعالج الأبعاد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والإنسانية لأي حالة بطريقة شاملة. وقد أكدت، من خلال البعثات المشتركة بين الوكالات التي زارت عددا من بلدان المنطقة لتقييم الاحتياجات من المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الأطول أجلا، ضرورة وضع برنامج حسن التنسيق على نطاق المنظومة وتجنب زيادة إجهاد القدرة الاستيعابية للبلدان المعنية.

٨١ - وبالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية المتنوعة والمحايدة والمتسمة بفعالية التكاليف، فإن بإمكان منظومة الأمم المتحدة أن تقدم إطارا يمكن فيه للأطراف المتعددة والثنائية المهمة بالأمر أن تعمل سويا، مركزة على احتياجات البلدان منفردة، بينما تعالج، في الوقت نفسه، الاهتمامات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن للمنظومة أن تعمل أيضا بمثابة محفل محايد للحوار بين المسؤولين عن رسم السياسة في البلدان المستقلة حديثا وفي بلدان المناطق الأخرى بشأن القضايا المطروحة في عملية الانتقال.

٨٢ - وفي مقر الأمم المتحدة، أنشئت في أوائل عام ١٩٩٢ فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالدول المستقلة حديثا. وعملت هذه الآلية بمثابة مركز لتبادل المعلومات بشأن أنشطة الأمم المتحدة في البلدان المستقلة حديثا، ونظمت اشتراك وفد منظومة الأمم المتحدة في المؤتمرات التنسيقية. وأصدرت رسالة اخبارية عن الدول المستقلة حديثا لإبقاء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الدوائر المهمة بالأمر على علم بالتطورات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في الدول المستقلة حديثا.

٨٣ - وقد رحبت لجنة التنسيق الإدارية بقيام الأمين العام بإنشاء مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة في أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبييلاروس وجورجيا وكازاخستان. وهذه المكاتب متاحة لخدمة الوكالات المتخصصة التي تود الاستفادة من خدماتها الإدارية.

باء - الآثار المشتركة بين الوكالات المترتبة على الدورة  
الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٨٤ - في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، طلبت البلدان المشتركة من البلدان في جميع مراحل التنمية أن تنشئ شراكة جديدة، من أجل التنمية تقوم على الاعتراف بالمساواة في السيادة والمصلحة المتبادلة والمسؤوليات المتقاسمة. وتم التأكيد على أن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف أمر مطلوب للمساعدة في ترجمة الالتزامات العامة في مجالي التجارة والتنمية إلى نمو مطرد للاقتصاد العالمي وإلى تنشيط التنمية في العالم النامي. وبإمكان الأونكتاد، بمهمته الإنمائية المركزية التي تشمل الصلات المتبادلة فيما بين مجموعة واسعة التنوع من قضايا التجارة والتنمية، أن يؤدي دورا بناء في استكشاف وبناء توافق آراء دولي بشأن هذه المواضيع. بيد أن أعماله لا يمكن أن تكون إلا إسهاما في جهد أوسع، ألا وهو سعي تعاوني يتطلب اشراك كامل منظومة الأمم المتحدة في بلوغ الأهداف العامة التي يتفق عليها المجتمع الدولي.

٨٥ - ودرست لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٢، دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأعرب الأمين العام للأونكتاد عن عميق تقديره للمساعدة القيمة التي قدمتها جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في العملية التحضيرية للدورة الثامنة للأونكتاد. وقال إن المؤتمر يمثل نقطة تحول في تاريخ المؤسسة. فقد ألقى الضوء على عدد من المواضيع التي تهيم على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي للتسعينات ووضع نهجا مشتركة بشأنها. وقد تم التوصل إلى اتفاق في المؤتمر بشأن إعادة توجيهه شاملة للأعمال الموضوعية للأونكتاد وبشأن إعادة تشكيل بعيدة المدى لجهازه الحكومي الدولي على السواء. وينظر إلى الأونكتاد باعتباره جهة التنسيق المختصة داخل المنظومة للمعالجة المتكاملة للتنمية والقضايا ذات الصلة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا. وأكد المؤتمر من جديد ولاية الأونكتاد كما رئي أنه يتعين ممارسة مهامه بتتابع دينامي وتدرجي، بدءا بتحديد مجموعة من القضايا ذات الصلة، ومرورا بأعمال تحليلية عالية النوعية وباستكشاف متعمق للقضايا، وانتهاء بعملية تفاعل حكومي دولي لتحديد مجالات الالتقاء وبناء توافق الآراء. وتفضي هذه العملية بدورها، حسب الاقتضاء، إلى مفاوضات يتم إجراؤها على أساس انتقائي وتؤدي إلى قرارات قابلة للتنفيذ. وقد أكد المؤتمر أنه بينما يجب على الأونكتاد أن يناقش المسائل التي تقع في نطاق اختصاصه ويقدم توصيات بشأنها ويعمل على توليد الدفع السياسي لها، يجب أيضا إيلاء احترام كامل لاختصاصات المؤسسات الأخرى فيما يتعلق بمجالات محددة من القضايا. وبناء على ذلك، فإن دور الأونكتاد يتمثل في بناء توافق آراء بشأن السياسات، يترجم إلى قرارات أو قواعد لاتخاذ إجراءات من جانب الأونكتاد أو المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفقا للترتيبات الدستورية الخاصة بها.

٨٦ - وتأسيسا على قرارات الدورة الثامنة للأونكتاد، تمت إعادة توجيه برنامج عمل مجلس التجارة والتنمية بشكل شامل نحو مجالات تركيز رئيسية أربعة هي:

(أ) الشراكة الدولية من أجل التنمية؛

(ب) الترابط العالمي؛

(ج) مسارات التنمية؛

(د) التنمية المستدامة.

وعوضا عن الهيئات الفرعية القائمة، تم إنشاء لجان دائمة جديدة معنية بالسلع الأساسية، وتخفيف الفقر، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وقطاعات الخدمات الإنمائية، فضلا عن أفرقة عاملة مخصصة معنية بالاستثمار والتدفقات المالية والكفاءة في التجارة والخبرة المقارنة فيما يتعلق بالتحول الى القطاع الخاص وتوسيع الفرص التجارية للبلدان النامية والصلة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٨٧ - وخلال عام ١٩٩٢، اعتمد مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد اختصاصات جميع الهيئات الفرعية الجديدة. واجتمعت كل هذه الهيئات واعتمدت برامج عملها.

٨٨ - ورحبت لجنة التنسيق الإدارية بما أبدته أمانة الأونكتاد من استعداد للعمل على نحو نشط مع جميع المنظمات المعنية نحو الاتفاق على المفاهيم، وتحديد المهام بدقة ووضع المبادئ التوجيهية التنفيذية، حيثما لزم وغير ذلك من ترتيبات التنسيق فيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد المشتركة مع برامج تلك الهيئات. ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن أمانة الأونكتاد تخطط للاستفادة الكاملة من الترتيبات القائمة للتشاور مع المنظمات الأخرى قبل أن تتخذ هيئاتها الحكومية الدولية قرارات قد تؤثر عليها عن قرب. وستستمر أيضا المشاورات فيما يتعلق بمشاريع برامج العمل والخطط المتوسطة الأجل.

٨٩ - وفيما يتعلق بالاهتمام المعرب عنه بشأن معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية، فقد أوضحت امانة الأونكتاد أنها تدرك ادراكا عميقا المشاكل الحادة للسلع الأساسية والحاجة إلى تحسين معدلات التبادل التجاري فيها والحاجة الأساسية لوقف الانخفاض في أسعار السلع الأساسية وعكس اتجاهه وإنشاء شبكات أفضل للأمان. وقد وضعت اختصاصات اللجنة الدائمة الجديدة للسلع الأساسية عددا من الأهداف، بما في ذلك تحسين أداء أسواق السلع الأساسية بالحد من الاختلالات التي تؤثر على العرض والطلب؛ والعمل نحو زيادة فعالية التكاليف والانتاجية، ومن ثم تعزيز التنافس؛ وتحقيق تخفيض تدريجي في الاعتماد الزائد على الصادرات من السلع الأولية من خلال التنوع الأفقي والرأسي للإنتاج والصادرات، والاستعاضة عن المحاصيل؛ وإزالة التدريجية للحواجز التجارية التي تعترض سبيل المنتجات السلعية، وتحسين الوضوح في السوق.

٩٠ - وفضلا عن ذلك، شرعت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، وفقا لاختصاصاتها، في إجراء مناقشات بشأن عقد مؤتمر عالمي عن السلع الأساسية، وهو ما نادى به الاونكتاد في دورته الثامنة. وستستمر المشاورات بشأن إمكانية عقد ذلك المؤتمر.

### ثامنا - المسائل المالية والادارية ومسائل الموظفين

#### ألف - مسائل الموظفين والمسائل الادارية العامة

٩١ - لقد طلبت لجنة التنسيق الادارية مرارا وتكرارا إعادة الأجور في الأمم المتحدة الى مستوى يمكن المنظمات من اجتذاب أفضل الموظفين واستبقائهم. وفي بيان قدم إلى الجمعية العامة، اعتمدته لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٢، وجهت اللجنة الاهتمام بصفة خاصة إلى الأهمية البالغة لضمان أن تكون شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة تنافسية.

٩٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٦/٤٧ الذي لاحظت فيه، في جملة أمور، أن المقارنات التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية استجابة لطلب للجنة التنسيق الادارية، مع منظمات دولية كبيرة أخرى خارج النظام الموحد، تشير إلى أن مستويات الأجور في تلك المنظمات أعلى من مستويات النظام الموحد. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تنجز المرحلة الأولى من دراستها المفضية إلى تحديد الخدمة المدنية الأعلى اجرا ودعتها، في هذا السياق، إلى "دراسة جميع جوانب تطبيق مبدأ نوبلمير، بغية ضمان الحد التنافسي للنظام الموحد للأمم المتحدة".

٩٣ - وفيما يتعلق بهيكل جدول المرتبات، اقترحت لجنة الخدمة المدنية الدولية زيادة نسبتها ٧ و ١١ في المائة لرتبتي الأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام، على التوالي. إلا أنها لم تكن في وضع يسمح لها بالتقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة بشأن المقترحات المقدمة من لجنة التنسيق الادارية بزيادة نسبتها ٣ و ٥ في المائة لرتبتي مد - ١ و مد - ٢. وقررت الجمعية العامة - في القرار ٢١٦/٤٧ المشار اليه أعلاه - أن تعاود النظر، في أقرب فرصة ممكنة، في شروط الخدمة، بما في ذلك مسألة بدلات التمثيل لرتبتي الأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام وما يعادلها من الرتب.

٩٤ - ومن المقترحات المحددة التي حظيت بموافقة الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ زيادة منحة التعليم بمنطقة دولار الولايات المتحدة وأربع مناطق أخرى مختلفة البلدان/العملات وزيادة جدول المرتبات الأساسية/الدنيا بنسبة ٦,٩ في المائة.

٩٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (شؤون الموظفين)، بناء على طلب لجنة التنسيق الادارية، سلسلة من التقارير منها دراسة لنظم ومستويات المرتبات في هيئات دولية أخرى، مثل الجماعة الأوروبية والمنظمات المنسقة ومجموعة البنك الدولي، وتحليل لآثار

قانون مقارنة أجر الموظفين الاتحاديين بالولايات المتحدة، مما يتوقع أن يكون له أثر كبير على الأجور في الخدمة المدنية المتخذة أساساً للمقارنة ابتداءً من عام ١٩٩٤ فصاعداً. وستظل تلك المسائل تنال الاهتمام في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية. وبالمثل ستستمر متابعة المسائل المتعلقة بهيكل جدول المرتبات، في سياق وضع إطار هيكل أنسب لتحديد الأجور في الأمم المتحدة، وعند وضع آلية مناسبة للمكافأة عن حسن الأداء.

٩٦ - وفي عام ١٩٩٢، درس أيضاً عدد من النهج الجديدة المتعلقة بأحكام وشروط التوظيف في الرتب الفنية والرتب العليا، بما يعكس، في حالات كثيرة، الترتيبات التي أفادت منها الخدمة المدنية المتخذة أساساً للمقارنة. وما زالت هناك بعض المسائل التي تتطلب مزيداً من البحث في إطار لجنة الخدمة المدنية الدولية في عام ١٩٩٢. ومن المحتمل اتخاذ عدد من المبادرات الأخرى في عام ١٩٩٢ في محاولة لتعزيز قدرة المنظمات على تنمية وإدارة مواردها البشرية.

٩٧ - وهذا التركيز على الاهتمامات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين سيحتل مركز الصدارة عند النظر في عدد من الاستعراضات التي أعدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ولجانها الفرعية، والتي ستحال، حسب الاقتضاء، إلى لجنة التنسيق الإدارية لإقرارها. وستشمل هذه الاستعراضات مبادئ توجيهية بشأن السياسة العامة المتعلقة بالمضايقات الجنسية؛ والتدريب على تقييم الأداء؛ والمسائل المتصلة بالعمل/الأسرة، مثل توظيف الزوج؛ والارتقاء بمستوى المهارات الإدارية، بما في ذلك الأخذ بأدوات للتقييم الإداري بما يسمح بتحديد الامكانيات الإدارية.

٩٨ - وعلى غرار ما حدث في الماضي، ستظل القضايا والاهتمامات الشاملة المتعلقة بالأمن بالنسبة لمشاق خاصة في مكان العمل، مثل المخاطر الجسيمة التي تتهدد صحة وسلامة الموظفين، تشكل جزءاً من برنامج عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية.

## باء - المسائل المالية

### ١ - الحالة المالية لمنظمات الأمم المتحدة

٩٩ - ظلت الحالة المالية لمؤسسات المنظومة تبعث على القلق البالغ لدى لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٢. وبالرغم من أن الأنظمة المالية للمنظمات التي توجد لديها ميزانيات عادية مقررة تنص عموماً على أن تكون الاشتراكات في تلك الميزانيات مستحقة وواجبة الدفع في ١ كانون الثاني/يناير من السنة التي تتصل بها، فإن الإحصاءات التي جمعت برعاية لجنة التنسيق الإدارية تبين أن نحو ٧١٥ مليون دولار، أو قرابة ٢٧ في المائة من إجمالي الأنصبة المقررة البالغة نحو ٦٥٠ مليون دولار والمستحقة لمؤسسات المنظومة عن عام ١٩٩٢، كانت لم تسدد بعد في نهاية السنة. وبلغت المتأخرات المتراكمة عن السنوات السابقة ما يربو على ٤٠٦ ملايين دولار في التاريخ نفسه، أي ما يزيد على ١٥ في المائة من الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٢. ويعزى جانب كبير من هذه الاشتراكات غير المسددة عن عام ١٩٩٢ والسنوات السابقة

إلى عدم قيام بعض المشتركين الرئيسيين في إطار الجدول الحالي للأنصبة المقررة للأمم المتحدة بعدم دفع الأنصبة المقررة عليهم.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، ازدادت الحالة تفاقمًا نتيجة لعدم تحصيل مبالغ كبيرة من الاشتراكات المقررة بمعزل عن الميزانية العادية لأنشطة حفظ السلم. وفضلا عن ذلك، فقد تفاقمَت الحالة بالنسبة لغالبية المنظمات المعنية، بسبب عدم تيقن احتمالات الدفع من جانب عدة بلدان في أوروبا الشرقية، بما في ذلك كبار المشتركين في تلك المنطقة. ونتيجة لذلك، تعين اتخاذ تدابير مالية خاصة، في عدد من المنظمات، بغرض الحد من النفقات، مما ألحق الضرر بالبرامج الفنية والهيكل الأساسية الداعمة.

١٠١ - وخلال السنة، أٌبقت لجنة التنسيق الإدارية الحالة والاحتمالات المالية للمؤسسات قيد الاستعراض في سياق اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (الشؤون المالية وشؤون الميزانية). وأُتاحت تلك الاجتماعات للمديرين الماليين فرصة لمناقشة الاهتمامات المشتركة وللإمام بالاجراءات المتخذة أو الإجراءات قيد النظر في منظمات منفردة.

١٠٢ - كذلك قامت لجنة التنسيق الإدارية بدراسة تطبيق خطط الحوافز والعقوبات التي ترمي إلى التعجيل بسداد الاشتراكات المقررة. ويتبين من الاستعراض أن خطتي العقوبات القائمتين اللتين تنصان على فرض رسوم فائدة على المدفوعات المتأخرة، لا يزالان فعالين إلى حد كبير. أما فعالية خطط الحوافز، والتي تنص بصفة عامة على رد مبلغ بشكل ما مقابل السداد الفوري، فلا تزال محل شك أو يصعب تحديدها إلا في حالة واحدة، تتاح فيها مبالغ كبيرة نسبيا للتوزيع. ومن المقرر مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع وبشأن الحالة والاحتمالات المالية العامة للمنظمات.

## ٢ - المعايير المحاسبية

١٠٣ - إثر مشاورات أجريت عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (الشؤون المالية وشؤون الميزانية) مع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستجابة لطلب صاغته الجمعية العامة في مقرها ٤٤٥/٤٦، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، شرعت لجنة التنسيق الإدارية، بنهاية عام ١٩٩١، في عمل يتعلق بوضع معايير محاسبية موحدة للمنظومة. وكما ذكر الأمين العام في تقرير قدمه الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (A/47/443)، فإن هدف لجنة التنسيق الإدارية هو أن يفضي هذا العمل إلى تقدم كبير وملحوس بحلول موعد انعقاد تلك الدورة وأن يتم بحلول موعد انعقاد الدورة الثامنة والأربعين، إنجاز مجموعة كاملة من المعايير المحاسبية للمنظومة، وبعدها يجري استعراض واستكمال المعايير دوريا بموجب إجراءات مماثلة للإجراءات التي وضعت بمقتضاها.

١٠٤ - وفي خلال عام ١٩٩٢ سار العمل المتعلق بوضع المعايير وفقا للجدول الزمني، في اجتماعات كبار الاخصائيين المحاسبين المتقدمين من مختلف مؤسسات المنظومة، والتي عقدتها ورصدتها اللجنة

الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (الشؤون المالية وشؤون الميزانية). وبحلول نهاية العام، كان مشروع المعايير قد بلغ مرحلة أصبح من الممكن فيها أن يحال الى فريق مراجعي الحسابات الخارجيين لإبداء تعليقاتهم عليه، كان من المتوقع إنجاز نص نهائي وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، أو حتى في وقت أبكر. وعندئذ يمكن أن تؤخذ المعايير الموحدة في الاعتبار، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٣٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، لدى إعداد البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

١٠٥ - ويقوم النص الموحد أساسا على المعايير التي أصدرتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ولكنه يأخذ في الاعتبار أيضا المعايير التي وضعتها الهيئات المهنية المهتمة بالمحاسبة في القطاع العام والممارسات التي استحدثت لتلبية احتياجات محددة للمنظومة. وقد اتفقت لجنة التنسيق الادارية وفريق مراجعي الحسابات الخارجيين على ألا تقتصر المعايير الموحدة على وصف الممارسة القائمة وإنما ينبغي أن تنص على الممارسة المفضلة الى أقصى حد ممكن. وبالتالي يتوقع أن تدفع هذه المعايير المبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة في المنظومة نحو القواعد العامة. ومن المحتمل أن تستلزم هذه العملية إدخال تغييرات في الأنظمة والسياسات المالية القائمة للمنظمات.

### ٣ - التقارير الإحصائية

١٠٦ - في عام ١٩٩١ تولت لجنة التنسيق الإدارية، بالاتفاق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، المسؤولية عن جمع وتوحيد وعرض البيانات الإحصائية التي سبق إدراجها في التقارير السنوية التي قدمتها اللجنة الاستشارية إلى الجمعية العامة عن تنسيق شؤون الإدارة والميزانية في الأمم المتحدة مع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان من المفروض أن تشمل السلسلة الجديدة من تقارير لجنة التنسيق الإدارية، أساسا، نفس المواد التي شملتها الجداول الإحصائية السابقة للجنة الاستشارية وأن تتضمن معلومات على نطاق المنظومة عن الميزانيات العادية والاشتراكات المقررة، وصناديق رأس المال المتداول، والنفقات والمتحصلات من التبرعات، والموارد من الموظفين.

١٠٧ - وبالنظر إلى نهج فترة السنتين المتبع في إعداد برنامج عمل اللجنة الخامسة، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٤٦/٢٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قدم التقريران الأول والثاني من التقارير الإحصائية الجديدة للجنة التنسيق الإدارية للنظر فيهما في دورتها السابعة والأربعين. وطلبت الجمعية العامة، في مقررها ٤٧/٤٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أن يقدم إليها التقرير التالي من تلك التقارير في دورتها التاسعة والأربعين وبعد ذلك مرة كل سنتين، وأن تضاف إليه المعلومات المتعلقة بالأنصبة المقررة والتبرعات التي تسدها الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء. وتعتزم لجنة التنسيق الإدارية أن تنظر، أثناء عام ١٩٩٣، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (الشؤون المالية وشؤون الميزانية) في الوسائل الكفيلة بتضمين التقارير هذه بالإضافة والتحسينات الأخرى.

## ٤ - مسائل مالية أخرى

١٠٨ - في عام ١٩٩٢، قامت لجنة التنسيق الإدارية، في سياق عملها بشأن مسائل الميزانية والمسائل المالية والمسائل ذات الصلة، وبجملة أمور منها ما يلي:

(أ) أيدت الاتفاقات التي توصلت إليها المنظمات التي توجد مقرها أو مكاتبها الرئيسية في جنيف بشأن أسعار الصرف والتضخم التي سيؤخذ بها في الميزانيات المقترحة للفترة ١٩٩٤ و ١٩٩٥. والقصد من هذه الاتفاقات هو أن تكون، في آن واحد، بمثابة أساس لنهج مشترك لحساب تكاليف النفقات التقديرية بالنسبة لسويسرا، وبصورة أعم، أن تتيح نقطة مرجعية لدى حساب تكاليف مقترحات الميزانية التي تقدمها المنظمات؛

(ب) أجرت، عن طريق الأمم المتحدة في المقام الأول مشاورات ترمي إلى التوصل إلى اتفاق مع لجنة الاتحادات الأوروبية بشأن الشروط المالية والإدارية للأنشطة الإنسانية والتنفيذية التي تمويلها هذه الاتحادات وتقوم بتنفيذها مؤسسات المنظومة. ومن المأمول أن يتيح وضع ترتيبات مرضية للطرفين إمكانية زيادة حجم تلك الأنشطة زيادة كبيرة في المستقبل؛

(ج) وضعت الترتيبات اللازمة لإجراء دراسات استقصائية مستقلة بشأن تكاليف الدعم التي تتكبدها المنظمات التي توجد لديها أكبر برامج ميدانية يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوقع أن تتيح بانتظام تلك الدراسات الاستقصائية، التي شرع فيها فيما يتصل بالنظام الجديد لتكاليف الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوعاً من البيانات التي لم تكن متاحة من قبل، ومنهجية يمكن توسيع نطاقها لأغراض إدارية لتشمل منظمات أخرى وأنشطة ميدانية تمول من مصادر أخرى؛

(د) واصلت عمليات التبادل السرية فيما بين المنظمات بشأن وسائل اكتشاف ومنع الغش؛

(هـ) جمعت بيانات واسعة النطاق بشأن تكاليف خطط التأمين الصحي للمنظمات وقامت باستعراضها، كأساس لأية تدابير إدارية قد يتبين ضرورتها للحد من تلك التكاليف؛

(و) أيدت، بالتشاور مع منظمة المعايير الدولية، المبدأ الذي يقضي بوضع رموز شفوية موحدة للبلدان والعملات لاستخدامها في العمليات المالية والإدارية لمؤسسات المنظومة، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات التعاونية والمشاركة.

الحواشي



(١) بالإضافة إلى ذلك، تشمل الهياكل الفرعية للجنة التنسيق الإدارية هيئتين أخريين - اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية واللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات - ويجري حاليا استعراض سير عملهما وترتيبتهما للإبلاغ.

(٢) تنص الفقرة ٩ من القرار ١٩٩/٤٧ على ما يلي:

"تؤكد أنه، استنادا إلى أولويات وخطط البلدان المستفيدة، ومن أجل ضمان الإدماج الفعال للمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في العملية الإنمائية للبلدان، مع زيادة المساءلة، ولتسهيل تقدير وتقييم أثر تلك المساعدة واستدامتها، ينبغي أن تعتمد الحكومات المستفيدة المهتمة بإعداد مذكرة عن الاستراتيجية القطرية بمساعدة منظومة الأمم المتحدة وتعاونها، وبقيادة المنسق المقيم في جميع البلدان المستفيدة التي تختار حكوماتها ذلك، مع أخذ ما يلي في الاعتبار:

(أ) ينبغي أن تبين مذكرة الاستراتيجية القطرية بإيجاز ما يستطيع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يساهم به لتلبية الاحتياجات التي تحددها البلدان المستفيدة في خططها واستراتيجياتها وأولوياتها؛

(ب) ينبغي أن يتم إعداد مساهمة منظومة الأمم المتحدة في مذكرة الاستراتيجية القطرية بإشراف المنسق المقيم، من أجل العمل على زيادة التنسيق والتعاون على الصعيد الميداني؛

(ج) ينبغي إحالة مذكرة الاستراتيجية القطرية إلى مجلس إدارة كل منظمة ممولة كمرجع للنظر في البرنامج المحدد للقطر؛

(د) ينبغي إيجاز الأنشطة المحددة لكل منظمة ممولة في منظومة الأمم المتحدة، ضمن الإطار العريض لمذكرة الاستراتيجية القطرية، في برنامج قطري محدد تعدده الحكومة المستفيدة بمساعدة المنظمات الممولة".

— — — — —